اهلا كالمسافر مندوبا كالقصر في ثلاث مراحل وفطر مسافر يقضي بالصوم ورد
غسل الرأس المنوي ثم مباحا كالتبرد والغرامة والاجارة والعرايا ثم مكروها
كالقصر في اقل من ثلاث مراحل على ما قاله الماوردي ثم خلاف الأولى كالقصر المذ
كور على ما قاله غيره وكفطرهما فرلا يجهده الصوم ووجه مخالفة ما ذكر في
الأمثلة للدليل الأصلي ان اصل الميتة الحرمة للخبث والتيمم ان لا يكفي
عن الوضوء لعدم انحصار الطهورية فيه والقصر والفطر والغسل عدم جواز
ها مطلقا لان الأصل الاتمام والصوم ومسح الرأس والسلم ونحوه ان لا يجوز
لما فيه من الغرر وكلها فائتة حال الحل والاعذار الاضطرار وفقد الماء ومشقة السفر
وغسل الرأس والحاجة المثمنى الخلات قبل ادراكها وسهولة الوجوب في
اكل الميتة لمواقفته لغرض النفس في بقائها وفي التيمم لمواقفته لغرضها
ايضا من حيث براءة الذمة مع رفق وقيل انها عزيمة من حيث الوجوب
فعلى الاصح العاصي بسفره يحرم عليه الأول ويجب عليه قضاء الثاني ومن الرخ
صة اباحة ترك الصلاة جماعة لنحو مرض وليله الأصلي الكراهية
الشديدة بالنسبة الى الاباحة وسببها قائم حال الاباحة وهو الأقرب
فيما يطلب فيه الجماعة من شعائر الدين والا يتغير الحكم اصلا كوجوب الصلاة
الخمس او تغير الصفة كحرمة الاصطياد بالاحرام بعد ان ابيح قبله والمراد
بسهولة الاعذار لجواز ترك الوضوء لصلاة ثانية لمن لم يحدث بعد حدثه
او لعذر لا مع قيام السبب للحكم الأصلي كاباحة ترك ثبات الواحد من المسلمين
للعشرة من الكفار في القتال بعد حرمته وسببها قلة المسلمين ولم تبق حالة
الاباحة لكثرة المسلمين حينئذ وعذرها مشقة الثبات المذكور لما
كثروا فعزيمة وقع الحكم وهي لغة القصد المصمم لأنه عزم امره اي

قطع

قطع حتى صعب على المخلوق مسهل ولا يرد على التعريفين وجوب ترك الصلاة
والصوم على الحائض فانه عزيمة وتعريف الرخصة صادق عليه لأنه مانع من
الفعل ومن ما تعلقه وجوب الترك فلم يصدق التعريف وجعل الرازي والآمدي
وابن الحاجب الرخصة والعزيمة من اقسام الفعل الذي هو متعلق الحكم والأول
اقرب الى اللغة كما قاله الجلال المحلي وغيره الخطاب الوضعي وبيان الصحيح
والباطل والفاسد ومن الحكم الشرعي خطاب الوضع كما زاده ابن الحاجب في
تعريفه حيث قال هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء او التخيير
او الوضع وعلل كونه شرعيا بانه استفيد من الشارع وليس فيه
اقتضاء ولا تخيير لأنه ليس من فعلنا لورود الخطاب فيه سببا وهو
ما يضاف اليه الحكم لتعلقه به من حيث انه وصف معرف للحكم او غير
معرف له اي مؤثر في الحكم بذاته او باذن الله تعالى او باعث عليه
اقل الاقربا الأول كالزنا لوجوب الحد ودخول الوقت لوجوب
الصلاة والاسكار لحرمة الخمر واضافة الأحكام اليها خير يجب الحد
بالزنا والصلاة بدخول الوقت ويحرم الخمر بالاسكار وشرطا و
هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته كالطهارة للصلاة والاحصان لوجوب الرجم وجميعا وفا
سدا وسيأتي تعريفهما وما نعا وهو وصف وجودي ظاهر منضبط
معرف فقيد بمعرف حكم السبب كالأبوة مانعة من وجوب القصاص بالمسبب
عن الفعل كالقتل وهي ان الاب كان سببا لوجود ابنه فلا يكون الأبن
سببا في عدمه واطلاق الوجودي على الأبوة وان كانت امرا اضافيا
لأنها ليست عدم شيء وان قال المتكلمون انها اضافية باعتبار امور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)